



المملكة الأردنية الهاشمية

تقرير وصفي للقطاع الاقتصادي الفرعي:

" الخدمات الحكومية "

استناداً إلى جداول المدخلات والمخرجات الاردنية

دائرة الإحصاءات العامة

مديرية الحسابات القومية

قسم المدخلات والمخرجات

إعداد

طلال الهزيمة

تموز 2011

قائمة المحتويات:

2.....	ملخص تنفيذي للقطاع الفرعي (الخدمات الحكومية)
4.....	مقدمة
5.....	أهم مؤشرات قطاع الخدمات الحكومية
9.....	الاستهلاك الوسيط المحلي ومستورد لقطاع الخدمات الحكومية

قائمة الجداول:

3.....	جدول (1): تعريفات
7.....	جدول (2): ترتيب قطاع الخدمات الحكومية الفرعي ضمن القطاعات الاقتصادية
8.....	جدول (3): أعلى 10 قطاعات اقتصادية استخداماً لإنتاج قطاع الخدمات الحكومية

ملخص تنفيذي لقطاع الخدمات الحكومية:

يعتبر قطاع الخدمات الحكومية في الاقتصاد الأردني جزء مهم من أنشطة الخارطة القطاعية التي تم بناء جداول المدخلات والمخرجات بأساس عام 2006. وتهدف الجداول بشكل رئيسي إلى تقديم صورة شاملة لكافة القطاعات الاقتصادية. وبعد دراسة وتحليل قطاع الخدمات الحكومية استناداً إلى جداول المدخلات والمخرجات تم التوصل إلى المؤشرات الرئيسية التالية:

- بلغت نسبة مساهمة قطاع الخدمات الحكومية في الناتج المحلي الإجمالي 13.58%.
- بلغت نسبة مساهمة قطاع الخدمات الحكومية في الإنتاج الكلي 6.70%.
- بلغت حصة القيمة المضافة الضمنية لقطاع الخدمات الحكومية 100%.
- بلغت نسبة مساهمة قطاع الخدمات الحكومية في الصادرات الوطنية 0.68%.
- بلغت نسبة مساهمة قطاع الخدمات الحكومية في تعويضات العاملين 16.79%.
- كان قطاع منتجات اللحوم والأسماك القطاع أكثر استخداماً لإنتاج قطاع الخدمات الحكومية.

جدول (1): تعريفات:

المفهوم	التعريف
الناتج المحلي الإجمالي	مجموع قيم السلع والخدمات النهائية التي ينتجها المجتمع خلال فترة زمنية محددة غالباً ما تكون سنة.
الإنتاج	نشاط يتم تحت إشراف ومسؤولية وحدة مؤسسية تستخدم العمل، ورأس المال، والسلع، والخدمات كمدخلات؛ لإنتاج مخرجات من السلع والخدمات. ولا بد من وجود وحدة مؤسسية تتحمل مسؤولية العملية الإنتاجية، وتمتلك أي سلع تنتج كمخرجات أو يحق لها أن تتلقى ثمناً أو تعويضاً مقابل الخدمة المقدمة.
القيمة المضافة	الإضافات والتحسينات التي يقوم المنتج بإضافتها إلى المنتج قبل تقديمه للاستهلاك.
تعويضات العاملين	<ul style="list-style-type: none"> ▪ الرواتب والأجور المدفوعة نقداً والتي تتضمن الرواتب، والرواتب الإضافية، والمكافآت، والعلاوات ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة، وذلك قبل إجراء أية حسميات لضرائب الدخل أو أية ضرائب على هذه البنود، كما تشمل الرواتب والأجور غير النقدية، والمزايا العينية التي تقدم للموظفين أو العمال كالسكن أو تذاكر السفر المجانية. ▪ المساهمات المحتسبة أو المدفوعة فعلاً من قبل المنتجين لصالح عمالهم وموظفيهم في الضمان الاجتماعي أو صناديق تقاعد خاصة أو تأمين صحي أو تأمين ضد الحوادث أو على الحياة.
الاستهلاك الوسيط	قيمة السلع والخدمات التي تستهلك كمدخلات وسيطة في عملية الإنتاج.
الاستهلاك المحلي	ما يستهلكه القطاع من السلع والخدمات المنتجة من قبل القطاعات الاقتصادية في الاقتصاد الوطني.
الاستهلاك المستورد	ما يستهلكه القطاع من السلع والخدمات التي يتم استيرادها من غير مقيم إلى مقيم.
مكونات الطلب النهائي	يتكون الطلب النهائي من: <ul style="list-style-type: none"> ▪ الاستهلاك الأسري ▪ مؤسسات غير ربحية لخدمة الأسر ▪ الاستهلاك الحكومي ▪ تكوين رأس المال الثابت الإجمالي ▪ التغير في المخزون ▪ الصادرات

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، قسم المدخلات والمخرجات

مقدمة:

الخدمات الحكومية هي عبارة عن مجموعة من الأنشطة الاقتصادية تشكل مجموعها قطاع الحكومة العامة، حيث تتولى الحكومة مسؤولية توفير السلع والخدمات للمجتمع أو لفرادى الأسر المعيشية مجاناً أو بأسعار غير ذوات دلالة اقتصادية، والعمل على إعادة توزيع الدخل والثروة. ويتألف قطاع الحكومة العامة في الأردن من عدد كبير من الوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية التي يمكن تصنيفها ضمن المجموعات التالية:

1. وزارات ودوائر ومؤسسات حكومية.
2. دوائر ومؤسسات حكومية مستقلة عن الموازنة العامة للدولة.
3. مؤسسات حكومية أخرى ذات استقلال إداري ومالي تقدم خدمات فردية.
4. المجالس البلدية.

ولإدراك أهمية وضع سياسة حكومية ناجحة، لا بد من التعرف بداية على واقع قطاع الخدمات الحكومية في الأردن قبل الشروع بوضع الخطط المستقبلية. وعليه، فقد قامت دائرة الإحصاءات العامة بإنتاج جداول المدخلات والمخرجات بكلفة مالية بلغت 1.2 مليون دينار أردني خلال عام ونصف، لإعطاء صورة شاملة عن كافة تشابكات القطاعات الاقتصادية.

ويعد قطاع الخدمات الحكومية جزءاً مهماً في الاقتصاد الأردني كما انه جزء من الخارطة القطاعية التي تم بناء جداول المدخلات والمخرجات بأساس عام 2006. وتهدف الجداول بشكل رئيسي إلى إحداث نقلة نوعية في عملية جمع وتبويب البيانات الإحصائية على المستوى القطاعي، وقياس التداخلات في العلاقة بين القطاعات الاقتصادية وصولاً إلى تقديم صورة شاملة عن الاقتصاد الأردني وتعامله مع العالم الخارجي. وتوفر الجداول أداةً لتحليل التشابكات القطاعية بين مختلف القطاعات الاقتصادية الهامة، وتحديد القطاعات الرائدة في عملية التنمية ومحركات النمو في الاقتصاد الأردني وذلك من خلال استخدامها من قبل متخذي القرارات وراسمي السياسات ومعدّي البرامج التنموية، وكذلك استخدامها من قبل الباحثين والمحللين الاقتصاديين في القطاعين العام والخاص، إضافة إلى إثراء نشاطات مراكز البحوث الوطنية والعالمية المتخصصة في هذا المجال.

ويركز هذا التقرير على تحليل قطاع الخدمات الحكومية استناداً إلى جداول المدخلات والمخرجات والذي يعد واحداً من القطاعات الاقتصادية ويتمثل نشاطه في: إدارة برامج التدريب الدورية للمراحل (الإبتدائية والثانوية وما بعدها)./مديريات التربية.

أهم مؤشرات قطاع الخدمات الحكومية:

المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي:

بلغ مجموع مساهمة قطاع الخدمات الحكومية في الناتج المحلي الإجمالي 13.58 % من المجموع الكلي لمساهمة القطاعات الاقتصادية، واحتل قطاع الخدمات الحكومية المرتبة 1 من بين أعلى القطاعات الاقتصادية مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي والبالغ عددها 81 قطاعاً فرعياً.

المساهمة في الإنتاج الكلي للاقتصاد:

بلغ مجموع مساهمة قطاع الخدمات الحكومية 3.53% من مجموع الإنتاج الكلي لمساهمة القطاعات الاقتصادية. واحتل قطاع الخدمات الحكومية المرتبة 3 من أعلى القطاعات الاقتصادية مساهمة في الإنتاج الكلي والبالغ عددها 81 قطاعاً فرعياً بنسبة 3.53%.

المساهمة في القيمة المضافة الإجمالية لقطاع الخدمات الحكومية:

تعرف القيمة المضافة اقتصادياً بأنها: الإضافات والتحسينات التي يقوم المنتج بإضافتها إلى المنتج قبل تقديمه للاستهلاك. بمعنى آخر: هي الفرق بين قيمة الإنتاج القائم (الإنتاج الرئيسي والأنشطة الثانوية الأخرى) وقيمة الاستهلاك الوسيط (المحلي والمستورد). وتجمع القيمة المضافة لكل القطاعات والمؤسسات مكونة (القيمة المضافة الإجمالية) وهي ما يعرف بالناتج المحلي الإجمالي، وتعبّر عن مقدار أو مساهمة القطاعات في تكوين الثروة الوطنية، وتعتبر وسيلة أساسية لتحقيق النمو الاقتصادي. بلغت حصة القيمة المضافة الضمنية لقطاع الخدمات الحكومية 100 %، وذلك لأنه لا يوجد له قطاعات فرعية.

المساهمة في الصادرات الوطنية:

بلغ مجموع الصادرات الوطنية للاقتصاد الأردني ما يقارب 6 مليارات دينار أردني. وقد بلغت نسبة مساهمة قطاع الخدمات الحكومية في الصادرات الوطنية ما نسبته 0.68%, كما واحتل قطاع الخدمات الحكومية المرتبة 22 من بين أعلى القطاعات الاقتصادية مساهمة في الصادرات الوطنية والبالغ عددها 81 قطاعاً فرعياً.

المساهمة في تعويضات العاملين:

توزعت مساهمة القطاعات الاقتصادية في تعويضات العاملين بنسبة 16.79% لقطاع الخدمات الحكومية و 83.21% لباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى. واحتل قطاع الخدمات الحكومية المرتبة 1 من بين أعلى القطاعات الاقتصادية مساهمة في تعويضات العاملين والبالغ عددها 81 قطاعاً فرعياً بنسبة 0.62%.



جدول (2): ترتيب مساهمة قطاع الخدمات الحكومية ضمن القطاعات الاقتصادية:

المؤشرات	ضمن القطاعات الاقتصادية كافة والبالغ عددها 81
الناتج المحلي الإجمالي	1
الإنتاج الكلي	3
الصادرات الوطنية	22
تعويضات العاملين	1

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، قسم المدخلات والمخرجات



جدول (3): أعلى 5 قطاعات اقتصادية استخداماً لإنتاج قطاع الخدمات الحكومية:

الرقم	القطاعات الاقتصادية	نسبة الاستخدام (%)
1	منتجات اللحوم والاسماك	0.06
2	التعليم	0.04
3	صناعة الدهون	0.03
4	الكهرباء	0.02
5	التجارة	0.01
مجموع إنتاج القطاع للاستهلاك الوسيط		0.25
مجموع إنتاج القطاع لمكونات الطلب النهائي		99.75
مجموع الإنتاج الكلي		100

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، قسم المدخلات والمخرجات

ويبين الجدول 3 أعلى خمسة قطاعات اقتصادية استخداماً لإنتاج قطاع الخدمات الحكومية. وتبين استخدام القطاعات من إنتاج قطاع الخدمات الحكومية، حيث احتل قطاع منتجات اللحوم والاسماك المرتبة الأولى مستخدماً من إنتاج قطاع الخدمات الحكومية بنسبة 0.06%، وجاء قطاع التعليم في المرتبة الثانية بنسبة 0.04%، وقطاع صناعة الدهون في المرتبة الثالثة بنسبة 0.03%. أما قطاع التجارة جاء في المرتبة الخامسة بنسبة 0.01%. ويلاحظ توزيع الإنتاج لقطاع الخدمات الحكومية ما بين الاستهلاك الوسيط بنسبة 0.25%، ومكونات الطلب النهائي بنسبة 99.75%.

- تبين جداول المدخلات والمخرجات بشكل عام توزيع الاستهلاك الوسيط لكافة القطاعات الاقتصادية سواء كان ذاتيا (أي يستهلك القطاع إنتاج نفسه) أو استهلاكاً لإنتاج القطاعات الاقتصادية الأخرى. وتبين ان قطاع الخدمات الحكومية لم يكن لديه استهلاك وسيط محلي وكذلك استهلاك مستورد من القطاعات الاقتصادية البالغ عددها 81 قطاعاً فرعياً.